الفصل الرابع

مضامين العولمة للتعليم العالى*

تشهد المنظومة الدولية مع بداية الألفية الثالثة تغييراً مزدوجًا. هذا التغيير بدأ منذ منتصف القرن العشرين المنصرم. وفكرة التغيير ظهرت فى الفن، فمن يشاهد اللوحة التى رسمها سلفادور دالى Salvdor Dali المعنونة: «الطفل يشهد مولد إنسان جديد» عام ١٩٤٣، سوف يعتقد أن الإنسان الجديد مفاجأة، مثله مثل الفترة التى رُسمت فيها اللوحة. ففى اللوحة مجتمع جديد فى كل أرجاء المعمورة. وبحلول الألفية الثالثة، تغيرت طبيعة التغيير. إذ إن هناك اهتماما وقلقا متزايدا حول مستقبل المنظومة الدولية.

ويأتى على رأس الاهتمامات الإرهاب الدولى، والرؤى الاقتصادية المذبذبة، والفشل المتزايد لآثار العولمة، خاصة فى الدول النامية. ورغم التحول الذى شهدته السنوات الأخيرة، فإن دخل الفرد فى أفريقيا أقل من (١٠٪) عام ١٩٨٠، مقارنة بالنمو السكانى. ومغزى ذلك أن تزايد الفقر سيظل النقطة السوداء لقارة أفريقيا فى المستقبل. ويتضاعف هذا السيناريو بالمساعدات التى تقدم للفقراء الذين يقدر عددهم بحوالى (٦٨) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، منهم (٥٥) مليون نسمة فى أفريقيا وحدها. ومعنى هذا أن أفريقيا سوف تضم أكثر من ثلثى الفقراء فى العالم بحلول عام ٢٠١٥. الأمر الذى جعل رؤساء كل الدول يوافقون على أهداف التنمية فى الألفية الثالثة فى مؤتمر القمة الذى عقدته الأمم المتحدة. ولاقت التنمية المستدامة تأييدا قويا خلال مؤتمر التنمية المستدامة الذى عُقد بجوهانسبرج Johannesburg فى الفترة من الرابع والعشرين من أغسطس إلى الرابع من سبتمبر عام ٢٠٠٢. لكن تحويل الأقوال إلى أفعال عملية ليست يسيرة، وتتطلب رؤية طويلة المدى، ومزيدا من الجهد والنشاط.

* تأليف هانز فان جنكل Hans Van Ginkel.

وطالب السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفى عنان Kofi Anan، بالبحث عن طرق لجعل «العولمة مفيدة ومجدية لكل الدول». واعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سنة ٢٠٠٢ سنة «العولمة ذات الوجه الإنسانى». وبات واضحًا أن التعليم، خاصة التعليم العالى، لابد أن يقوم بدور رئيس، ليس لأنه مسئول عن تدريب المعلمين، وتطوير وتحديث المناهج المدرسية فحسب، لكن لدوره أيضًا فى تدريب الأطباء، وتنظيم وتقديم الرعاية الصحية، وتوفير الخبراء والدعم للنظام القانونى، والإدارة والتجارة والصناعة. علاوة على ذلك، للتعليم العالى دور مهم فى إثراء وتطوير القاعدة الفكرية والثقافية للمجتمع، والمساعدة فى المحافظة على الهوية الثقافية، وتنمية المواطنة لدى أفراد المجتمع.

وهناك تساؤلات تتبادر إلى الأذهان، كيف يتأثر التعليم العالى ذاته بالعولمة؟ وكيف يمكن للتعليم العالى تفعيل أدائه لخدمة المجتمع فى زمن العولمة؟ وما مغزى العولمة للتعليم العالى؟ وتقتضى الإجابة عن هذه التساؤلات تحديد أبعاد العولمة، خاصة البعد الجغرافى، قبل التركيز على الفرص والتحديات التى تثيرها العولمة للتعليم العالى، وبعض الاستراتيجيات التى يمكن استخدامها فى التعليم العالى لتحقيق أهدافه بصورة أفضل تحت مظلة العولمة.

أبعاد العولمة Dimensions of Globalization

صارت العولمة مفهوما معقدا. ولابد من وضع إطار عمل للتفكير قبل الوقوف على معنى العولمة. وتحقيق ذلك يتطلب البدء بثلاثة اقتباسات تصف الموقف أو الوضع الراهن للمنظومة الدولية. الاقتباس الأول مأخوذ عن كوفى عنانKofi Anan: «التحدى الأساسى للمنظومة الدولية اليوم يتمثل فى التأكد من أن العولمة أصبحت قوة إيجابية لكل أفراد المعمورة». والاقتباس الثانى من أنتونى جدنزAnthony Giddens: «العالَم الجامح runaway ليس العالَم الذى نفقد فيه الأمل بالسيطرة عليه. إنه عالَم أوجد أنواعًا جديدة من عدم التنبؤ، وأنواعًا جديدة من المخاطرة، وأنواعًا جديدة من الشك أو عدم اليقين». والاقتباس الثالث من نيلز بوهر Niels Bohr: «من الصعب التنبؤ، خاصة بالمستقبل».

ويُلاحظ على الاقتباس الأول أن كوفى عنان Kofi Anan على قناعة بأن العولمة لابد أن تكون مجدية لكل سكان المعمورة، بتوفيرها عالمًا آمنًا، وحياة جيدة للجميع. لكن، وكما يقول أنتونى جدنز Anthony Giddens، فإن المعمورة تشهد تغييرا سريعا ومستداما ومزدوجا، عالم جامح. والعولمة دون شك عملية مليئة بكثير من حالات الشك أو عدم اليقين، تتطلب مخرجًا من هذه الأزمة. لذلك، يرى نيلز بوهر Niels Bohr ضرورة المحاولة للتنبؤ بالمستقبل، والتفكير فيما قد يحدُث.

ومع ذلك، فإن العولمة ليست جديدة مثلما يتصور البعض. إنها برزت فى العقد الأخير من القرن العشرين. لكن الأمر ليس كذلك. فاللوحة الشهيرة التى رسمها فنسنت فان جوخ Vincent Van Gogh والمسماة "Lo Courtisane"، أى زهرة الكرز، تمثل فتاة الجيشا geisha، وهى فتاة مدربة على الغناء والرقص فى الحفلات. ورغم أن فان جوخ Van Gogh مشهور برسم زهور الشمس، إلا أنه قام برسم لوحة جميلة لزهرة الكرز Cherry blossom عام ١٨٨٧، مؤكدا بذلك وجود - فى ذلك الوقت - مؤثرات دولية كثيرة فى أوربا. ومن الصعب توضيح التأثيرات الأوربية فى المنظومة الدولية. ورغم هذه المؤثرات المبكرة.. فإن التساؤل الطبيعى هو: هل العولمة المعاصرة تجسد شيئا مختلفا عن العولمة فى الأزمان الغابرة؟ والنظرة المتأنية توضح حدوث طفرة فى قياس وجيز لعملية العولمة، فالعولمة المعاصرة تأثيراتها تشمل المنظومة الدولية بأكملها بصورة تلقائية أو فورية. هذه التلقائية أو الفورية هى التى تميز العولمة المعاصرة عن نظيرتها فى الأزمان الغابرة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هى المفتاح الرئيس للتغير السريع والمزدوج. ففى الماضى، كانت تحتاج عملية تبادل الأفكار إلى الانتقال من مكان لآخر فى بلد ووقت واحد. لكن بفضل التكنولوجيا، يمكن للفرد أن يتفاعل مع أفراد مختلفين فى أماكن مختلفة من المعمورة، وفى وقت واحد.

لذلك فإن أحد الأخطاء الرئيسة التى تُرتكب عند مناقشة العولمة هو استخدام الكلمة ذاتها. فالشىء الجيد أو السىء يرتبط بمفهوم واحد، يخفى معناه، وتكون النتيجة استخدام المفهوم فى أى سياق حسب أهواء وأهداف المستخدم للمفهوم.

والشيء نفسه ينطبق على العولمة، حيث صار المفهوم شاملاً معان كثيرة، يصعب معها فهم مغزى العولمة وماهيتها.

وبالتالى فإن أحد المداخل لفهم مصطلح العولمة هو النظر إلى أبعاد العولمة، أو بمعنى آخر، تجزئة المصطلح أو المفهوم إلى عناصره أو أجزائه المكونة له. ومن بين أبعاد العولمة البعد الجغرافى، الذى يرتبط بعمليات الاكتشاف والاحتلال المعروفة فى التاريخ. وهناك الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للعولمة. وكل بعد من أبعاد العولمة يلقى مزيدا من الضوء على مفهوم العولمة. ومعنى هذا أنه يصعب مناقشة العولمة فى ضوء بُعد واحد، رغم أهميته، وكذلك رغم أهمية البُعد الاقتصادى.

ويتمثل العنصر الرئيس فى البعد الجغرافى للعولمة فى انكماش Shrinking المسافات؛ فمفهوم المسافة distance تغير مع الزمن. فباستخدام البريد الإلكترونى، يمكن إرسال رسائل عدة لأماكن كثيرة فى المعمورة بصورة فورية وتلقائية. وبفضل التكنولوجيا المعاصرة، يمكن الاتصال بأماكن وأفراد كثيرين فى شتى أرجاء المعمورة. وبفضل انكماش المسافات، تزايد حجم الاتصالات، مثلما يحدث الآن فى دنيا التجارة.

وترتب على ظاهرة انكماش المسافات العمل بمستويات مختلفة للبعد أو الحيز الجغرافى فى آن واحد. ففى زمن العولمة، تزايد عدد المقاييس الجغرافية بصورة درامية، ويعيش كثيرون بمستويات مختلفة فى وقت واحد. اليوم يمكن لأى فرد العمل على المستوى المحلى أو الاقليمى أو القومى أو الدولى فى اليوم نفسه. وما هو أكثر من ذلك وجود شبكات اتصال فى كل مستوى من هذه المستويات. مما جعل الأفراد (يقفزون) من مقياس لآخر يوميا، على عكس ما كان يحدُث فى الأزمان الغابرة.

ويؤدى ذلك إلى العنصر الثالث للبعد الجغرافى، المتمثل فى طريقة الرؤية أو الإدراك للمنظومة الدولية. إذ تغيرت الرؤية للمنظومة الدولية من الرؤية الأحادية إلى الرؤية المتعددة الاتجاهات والمستويات المختلفة للمقياس الجغرافى. فمقارنة بسيطة بين أطلس المستخدم فى المدارس اليوم، ونظيره الذى كان يُستخدم فى العقود الثلاثة

الأخيرة من القرن العشرين المنصرم، تكشف عن حدوث تغيير كبير فى الرؤية للمنظومة الدولية المعاصرة. فمازالت الخرائط موجودة لتوضيح طبيعة سطح الأرض، بجبالها وصحاريها وشواطئها وسهولها ووديانها وغيرها. وفى الوقت نفسه، هناك خرائط تصف الواقع المعاصر، ممثلاً فى الكثافات السكانية، وقنوات الاتصال، ومصادر الطاقة، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، وغيرها.

حتى الصور الليلية لسطح الكرة الأرضية، والضوء الصناعى ليلا، يعطيان دليلا لتوزيع سكان المعمورة، ومستويات المعيشة. ولا توجد حدود ولا فواصل متضمنة فى الخرائط. فالصور الفضائية توضح توزيع السكان وأنشطتهم بموجب امتداد الضوء، متجاهلة العوائق السياسية.

وهذا النوع من العالم هو المطلوب لتربية الصغار والكبار. ويتطلب ذلك تفكيراً جاداً، من أجل إعداد الأجيال القادمة لعالم مختلف، عالم بلا حدود، أو على الأقل عالم تفقد فيه الفواصل والحدود المكانية كثيرا من معناها، عالم يزداد فيه التكامل الإقليمى بين الدول، وتسعى الحكومات القومية إلى منح الاستقلال الذاتى واللامركزية للمستويات الإدارية الأدنى. ففكرة الحدود القومية لم تعد لها قيمة فى عالم اليوم. وحتى التجمعات الدولية، الاتحاد الأوربى مثلا، شرعت فى اتخاذ قرارات تحد من الفواصل المكانية بين الدول.

وليس الهدف من هذا الاستطراد توضيح أهمية الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعولمة، كل على حدة، وبمعزل عن الآخر. فالأبعاد المختلفة للعوامل متداخلة فيما بينها، وتكمل بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يرتبط البعدان الجغرافى والاقتصادى ببعضهما البعض. فانكماش المسافات ساهم فى زيادة حجم التبادل التجارى الدولى للبضائع وتدفق الأموال والمعلومات. كذلك الحال بالنسبة للتوسع فى اقتصاديات السوق الحرة، وتحرير التجارة، والتكامل الاقتصادى (على أساس إقليمى كما هو الحال بالنسبة لدول الكومنولث) والمشكلات الرئيسة المرتبطة بالعولمة تدور حول تحرير التجارة، وطرق ممارسة التجارة، رغم أن تحرير التجارة يحقق مكاسب وفوائد عديدة.

ومن الصعب التركيز على عنصر واحد من هذه العناصر، بل لابد من تحليل

وتوضيح أى العناصر، وفى أى الأبعاد للعولمة، يؤدى إلى النتائج المرغوبة، وطريقة العمل أو التحليل. وهذه العملية مهمة، خاصة عندما تتعلق المناقشات بتسويق التعليم العالى. فعلى سبيل المثال، عند توضيح دور التعليم العالى فى تعضيد وتطوير الهويات الثقافية، وفى تطوير الإدارة والديمقراطية، من المفيد للغاية التركيز على كيفية اضطلاع الجامعات بدورها فى هذه القضية.

التغير الكوبرنيقى Copernican change

تدل الشواهد أن العولمة سوف تفرض على الجامعات عدداً من التحديات، وفى الوقت نفسه، سوف تتيح للجامعات فرصًا غير محدودة للتوافق مع القضايا التى تثيرها العولمة. ويتطلب هذا من الجامعات عدم الانتظار للبلاء حتى يقع، عملا بالمثل القائل: «انتظار البلاء ولا وقوعه»، بل الجامعات مطالبة باستخدام استراتيجيات تساعدها فى التعامل مع قضايا العولمة. والمنطق يفرض ضرورة اعتبار العولمة عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، ومغزى ذلك أن العولمة تلقى بظلالها على التغيرات التى تشهدها المنظومة الدولية، فى الوقت الذى تتلاشى فيه الحدود والفواصل المكانية، ويظهر فيه «مجتمع الإنترنت»، على حد تعبير مانويل كاستلز Manuel Castells. ويؤدى ذلك التطور للعولمة إلى حدوث تغير كوبرنيقى فى أوضاع الجامعات، كل على حدة. وبالتالى الجامعات ليست مجرد جزء من النظام القومى الذى تفرضه وتحميه الدولة بواسطة القوانين والقواعد التى تضعها على برامج الدراسة والبحوث فى الجامعات.

ويجب أن تعتمد الجامعات على أدائها لتوفير التمويل الذى يحقق جودة البرامج التدريسية والبحثية. والجامعات، علاوة على ذلك، قد تجد نفسها فى موقف لا تُحسد عليه، بلا حماية فى عالم التنافسية أهم معالمه. حتى الجامعات الحكومية يجب أن تنافس نظيراتها لاجتذاب الطلاب، والحصول على التمويل، وتجويد البحوث. ولابد أن تدعم وتنوع علاقاتها بالمعنيين بالتعليم العالى خارج أسوار الجامعة. ومغزى ذلك أن الجامعات مطالبة بإعادة التفكير فى نماذج إدارتها وتمويلها وبنياتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية واستراتيجياتها التطبيقية.

ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول التى تمتلك نظمًا جامعية عامة رائدة،

حيث تتولى الحكومات وضع إطار العمل الذى يلزم الجامعات العمل بمقتضاه. والجامعات الخاصة ليست استثناءً من هذا الالتزام، رغم إفساح المجال لها لتولّى شئونها بنفسها، لكنها تعمل فى ظل أطر العمل القومية.. هذه الأطر قد تتغير مستقبلا. فالجامعات الحكومية اليابانية، على سبيل المثال، فى طريقها للانفصال عن الحكومة، بحيث تصبح مؤسسات مستقلة، وفى الوقت نفسه تحظى برعاية الدولة والحكومة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع لا يمكن أن يقف بمنأى عن أنشطة وتطور التعليم العالى. فأداء قطاع التعليم العالى أمر يهم مستقبل الدولة والمجتمع معا. فالمجتمع لايحتاج لاختصاصيين ذوى تعليم جيد فى سوق العمل فحسب. لكن المجتمع فى حاجة أيضا للنخبة الفكرية لتدارس مستقبل البشرية، وإعطاء نصائحهم وتوجيهاتهم بشأن العمل الواجب القيام به إزاء هذا المستقبل. والمجتمع سوف يستمر فى الاهتمام وتقديم الدعم لتحقيق جودة التدريس والبحث فى الجامعات. ومهما كان النموذج المستخدم لتنظيم التعليم العالى، سيظل التمويل والقبول والجودة من الأمور والقضايا المُلّحة imperatives التى تحتاج إلى حل فى المستقبل.

وبالنسبة للفرص والتحديات التى تثيرها العولمة، فلابد من الوقوف على تأثير هذه الفرص والتحديات على الأداء الداخلى للجامعات. فالعالمية أو التدويل internationalization ظلت قضية رئيسة لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية واعتقد الكثيرون أن الدراسة خارج الوطن مسألة مهمة. وفى الوقت نفسه، كان واضحا أن الدراسة خارج الوطن فى حد ذاتها غير كافية. وليس معنى هذا أن الدراسة خارج الوطن غير مهمة، لكنها لا تؤدى فى حد ذاتها إلى العالمية أو التدويل. فالدراسة خارج الوطن جزء من التوجه نحو العالمية أو التدويل. فمن الأهمية للمعلمين السفر والعمل خارج الوطن. لكن يظل التساؤل عن الفوائد التى عادت على مؤسسات هؤلاء المعلمين من السفر والعمل خارج الوطن. ونادراً ما تم تناول هذه القضية من وجهتىّ النظر. فكل طرف لابد أن يستفيد من التجربة، لضمان استمراريته على المدى الطويل.

علاوة على ذلك.. قد يكون هناك من يتساءل عن مدى تأثير تجربة السفر والعمل خارج الوطن على البرامج التدريسية والبحثية للمؤسسة أو عن مدى إجراء مشروعات بحثية مشتركة بمقتضى هذه التجربة، وبالتالى فإن أى مناقشة أو حوار حول العالمية أو التدويل لابد أن يأخذ فى اعتباره كل هذه الرؤى.

والشىء نفسه يصدق وينطبق على القبول أو الالتحاق access بالجامعة. فمن حق كل طالب فائق الدراسة أن يكون له مكان فى الجامعة، بصرف النظر عن وضعه الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالى لابد من إتاحة الفرص أمامه لدخول الجامعة. وطبقت بعض الدول هذا المبدأ، لكن مطلوب تعميمه وتطبيقه فى كل أرجاء المعمورة، حتى تستفيد الدول بأسرها من الأطروحات والقضايا التى تثيرها العولمة. ومع ذلك، لابد أن يتطرق الحديث والحوار حول القبول أو الالتحاق بالجامعة إلى قضية مستويات الدخول والالتحاق بالجامعة. إذ تدل الشواهد أن هناك فاصلاً زمنيًا ما بين عام إلى عامين قبل دخول الجامعة فى كل دول العالم تقريبا. فالحد الفاصل بين التعليم الثانوى والتعليم العالمى ليس واحداً فى كل دول العالم. فماذا يحدث خلال العامين؟ هذان العامان قد يكونان جزءاً من التعليم الثانوى، أو التعليم الثالث أو الإضافى tertiary. وهذه مسألة حيوية. فعندما تعلن دولة ما أن (٨٠٪) من الحاصلين على الثانوية العامة سوف يلتحقون بالجامعة، يتبادر إلى الأذهان سؤالان: أولاهما: هل نظام التعليم العالى ذو جودة عالية، بحيث يستوعب كل طلاب الثانوية العامة أم لا؟، وثانيهما هل تدل الدراسات الأمبريقية ونتائج الامتحانات أن نسبة الـ (٨٠٪) من مجموعة الطلاب هى التى تمتلك القدرات لمواصلة الدراسة الجامعية، أم لا؟ وما المستويات التى يتم على أساسها تحديد نسبة القبول فى التعليم العالى؟

وهناك قضية ثالثة مهمة تتعلق بمدى ملاءمة relevance برامج الجامعة؛ فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ركزت فى مؤتمرها الدولى حول التعليم العالى الذى عُقد فى باريس عام ١٩٩٨، على أربعة جوانب أو أبعاد رئيسة للجامعات والتعليم العالى فى زمن العولمة. هذه الجوانب الأربعة، هى: ملاءمة البرامج، وإتاحة فرص الالتحاق بالجامعة لكل من تؤهله قدراته للدراسة الجامعية، والعالمية أو التدويل، والتمويل.

وهناك قضايا أخرى أثيرت فى مؤتمر اليونسكو الدولى (١٩٩٨)، مثل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودور التعليم العالى فى تحقيق التنمية المستدامة، والإعداد لعالم العمل، والعلاقات مع مستويات وأنواع التعليم الأخرى. هذه القضايا جميعها تقع تحت مظلة «الملاءمة» relevance. وفى عالم العولمة أهم خواصه التنافسية على التمويل العام والخاص، يثار تساؤل حول دور الجامعات فى عملية التمويل. وبالنسبة للجودة quality والاعتماد accreditation فى الجامعات والتعليم العالى، تثار ثمة تساؤلات: اعتماد من أجل ماذا؟ For what، وأى جودة مطلوبة؟ ومن المسئول عن نظام الجودة والاعتماد؟ هذه الأسئلة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار قبل اتخاذ أى قرار بشأن الجودة والاعتماد فى الجامعات والتعليم العالى. ولعل الأسئلة المثارة حول قضية الاعتماد والجودة قد تدفع المؤسسات الجامعية الدولية، مثل الاتحاد الدولى للجامعات (IAU) بباريس، إلى القيام بدور فاعل فى إعداد نظم الاعتماد بالجامعات والتعليم العالى.

وتتعلق القضية الأخيرة المرتبطة بسابقتها بالتكامل المؤسسى institutional integrity. ويمكن مناقشة هذه القضية من زاويتين. أولاهما درجة الموضوعية والحيادية فى الأعمال العلمية التى تقوم بها المؤسسة الجامعية، التى تتمتع بالاستقلال الذاتى والحرية الأكاديمية. وثانيتهما أنه فى ظل التغيرات التى تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يميل المتخصصون فى مجال تقانة المعلومات إلى تأسيس شبكات اتصال عالمية. ويظل التساؤل: هل تؤدى هذه التغيرات والتطورات إلى تحقيق التكامل بين البرامج التى تقدمها الجامعات، والتعليم العالى فى مختلف دول العالم؟ سؤال يصعب الإجابة عنه.